

الطائفية آفة المجتمع اللبناني

ليس سرّاً أن الطائفية السياسية ما زالت مستشرية ومتجذّرة في حياتنا السياسية، لا بل في حياتنا العامة. وقد تكون الآن كذلك أكثر مما كانت حتى خلال الأزمة الوطنية الكبرى التي عصفت بلبنان وبمن فيه عبر خمسة عشر عاماً تحت شعارات لم تبرأ من الطائفية والمذهبية. فاللبنانيون يمارسون الطائفية حتى في حديث التبرؤ منها أو محاربتها. وهذا يذكرني بقول أحد الشعراء مخاطباً محبوبته: «أقسمت ألا أذكر اسمك مرة أخرى، فإذا بي أقسم باسمك». فالحياة السياسية في لبنان حافلة بالتجمعات والتكتلات والحركات الطائفية، وكلها تدعو ظاهراً إلى نبذ الفتوية والتمسك بأهداب الوحدة الوطنية. قرنة شهوان تكتل طائفي لمجرّد أن عضويته قاصرة على لون طائفي واحد. والرد على قرنة شهوان يتمظهر في أحلاف طائفية مماثلة أو مغايرة: فهناك مشروع لإقامة تكتل ماروني مناوئ، ولكنه ماروني، كما أعلن بعد أمد قصير عن قيام تكتل إسلامي مضاد انطلق من خلية حمد، بمنطق أن القرنة يُجاب عليها بخلية.

الطائفية كثيراً ما تتحكم في المواقف حيال قضايا عديدة. الطائفية تحكمت في صياغة قانون الانتخاب، والطائفية غلبت على الاعتراض على صيغة هذا القانون. وقد فضّلت بعض الدوائر الانتخابية طائفيّاً. ومن المسلّمات أن الطائفية تتحكّم إلى حدّ بعيد في المعارك الانتخابية، وكثيراً ما تكون للطائفية السياسية الكلمة الفصل فيها. وإذا اشتد الخلاف بين أهل الحكم على قضية ما جرت

محاولات لفرز الشارع طائفيًا، تحت عنوان المقام والمحافظه عليه، علماً بأن المقامات في الحلبة السياسية كلها طائفية. وكثيراً ما تتسلل الطائفية إلى حلقات التجاذب حول مشاريع معيّنة، فيكون، مثلاً، جسر الأوزاعي أو الاعتراض عليه طائفيًا، كما يكون سد شبروح في المقابل. ودعوى الحرمان في بعض المناطق كثيراً ما ترتدي طابعاً طائفيًا، وكذلك دعوات التنمية لبعض المناطق.

والمناداة بالتوازن الطائفي كثيراً ما تغلّف في تورية التوازن الوطني. كما في تورية الحوار الوطني. قديماً قيل: كم من جريمة ارتكبت باسمك أيتها الحرية. ومن حقنا أن نقول اليوم: كم من جريمة ارتكبت باسمك أيها الحوار الوطني. كنت يوماً في حديث خاص مع أحد وجوه المجتمع من طائفة أخرى. فطرح عليّ الحوار سبيلاً للوصول إلى مشروع إنفاذي وطني مشترك. فإذا به في الواقع يدعوني إلى حوار طائفي، كأنما الرؤى والمواقف والتطلعات لا تختلف إلا بين الطوائف. فكان ردي أن الحل لا يكون بتوحيد أوراق العمل وإنما يكون بالسلوك. فقد سبق أن وُحِد اللبنانيون، أو معظمهم، رؤاهم حول قضايا أساسية في اتفاق الطائف. فإذا باللبنانيين يخلفون طائفيًا على تطبيق جوانب معيّنة من هذا الاتفاق. فلنصلح سلوكنا، والممارسة، وأكاد أقول الممارسة الديمقراطية، وستكون عند ذاك كفيلة بتوحيد الرؤى والمواقف والتطلعات. فلنقلع عن سلوكنا الطائفي، عن تقوقعنا في تجمعات وتكتلات وحركات لا بل محميات طائفية، فيكون الإصلاح والتطور والتقدم ثمرة طبيعية للتفاعل الوطني بين الناس، علماً بأن التطهر من الطائفية سيكون اللبنة الأولى في بناء هيكل الديمقراطية في البلاد.

وأدهى ما بلغت الطائفية من أبعاد ما يتعلّق بالإدارة على حساب الكفاءة والجدارة والفعالية، فلا تتم أي تعيينات في إدارة من إدارات الدولة إلا بناء على قاعدة التوازن الطائفي، عفوًا الوطني. حتى عمليات الإصلاح الإداري، بما فيها تلك التي تعالج الفائض في إدارات أو مؤسسات معيّنة، فإنها تصطدم بالاعتبارات الطائفية فتتوقّف. حتى ليتمكن القول إن الطائفية أمست متراساً يحتمي به الفساد. لا يكاد يختلف اثنان في لبنان على استشراف الفساد في

الإدارة كما في السياسة. ولكن توازن الفساد، إسوة بالتوازن الوطني، يحول دون أي محاولة جذية لمحاربه.

فلا غلو والحال هذه في القول إن الطائفية هي مكنم الداء في النظام اللبناني، وهي العقبة الكأداء في وجه قيام ممارسة ديمقراطية فاعلة في البلاد. فالديمقراطية حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب. فكيف تستقيم الديمقراطية في بلد تحل فيه شعوب وليس شعب واحد، ولكل شعب ما يشبه حق النقض في صنع القرار؟ ثم لا غلو في القول إن الطائفية في لبنان هي سيف ذو ثمانية عشر حدة، كيفما ضربت به أثخنت الوطن الصغير بالجراح. ففي البلد ثماني عشرة طائفة معترفاً بها، كل منها تنادي بالحقوق والمواقع في وجه سائر الطوائف. ومن يتزعمونها كفلاء بذلك. وكثيراً ما تكون زعامتهم متمحورة على المطالبة بما يسمى حقوقاً ومواقع. لا بل إن بعض المتزعمين للطوائف، وبعضهم يشغل أعلى مراتب المسؤولية في الدولة، لا يتورعون عن إثارة العصبية الطائفية، واستطراداً المذهبية، لتدعيم مواقعهم حيال قضايا معينة. فالاستقواء بالشحن الطائفي يدين بعض زعمائنا. ومن وسائل الإثارة إيهام كل طائفة من طوائف لبنان أنها مغبونة وأنها باتت في حال إحباط.

أدهى ما في هذا الواقع أن المرض العضال يعتمل في جسم الوطن باعتراف الجميع وليس من يعمل على معالجته، الأمر متروك على غاربه. والرهان على الزمن رهان خاسر، فالزمن كفيل بتعميق جذور المرض وتفشييه. السؤال المركزي هو: كيف تكون المعالجة؟ وأين تبدأ؟ ولا داعي عند الإجابة عن هذا السؤال إلى التأكيد أن الطائفية هي غير الدين وغير التدين. ففي التدين إغناء للروح، أما الطائفية، ففيها تفتيت للمجتمع والوطن.

إننا لا ندعو إلى إلغاء الطائفية بل إلى العمل المنهجي على تجاوز الحالة الطائفية في البلاد. فالإلغاء يكون بقرار. أما المطلوب فمسار، وقد يكون مساراً طويلاً، يرمي إلى نزع الطائفية من النفوس قبل النصوص، وذلك بتنمية روح المواطنة في نفس الفرد اللبناني. المسار قد يكون طويلاً، ولكن المهم أن نبدأ المسيرة، فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. والعمل على تحقيق هذا الهدف

لا بد من أن يسلك سبلاً مختلفة تمر بالضرورة في السياسات الإعلامية والتربوية والإنمائية للدولة. كلها ينبغي أن توظف في خدمة تخليص المواطن اللبناني من براثن العصبية الطائفية التي تتحكم فيه. وتتحمل وسائل الإعلام الخاصة، وهي أبرز منبر سياسي في البلاد، تبعات خاصة في أداء هذه الرسالة الوطنية السامية.

أما الخطوة الأولى، فتكون باستحداث مرجعية للعمل المنهجي على تحقيق هذه الرسالة. وقد نص اتفاق الطائف، ومن ثم الدستور اللبناني، على آلية محددة للوصول إلى هذا الهدف، ولا نرى سبباً لإهمال هذا النص، وعدم تطبيقه بعد انقضاء هذه المدة الطويلة من الزمن على صدور اتفاق الطائف وترجمة نصوصه دستورياً، سوى غياب الإرادة الحقيقية على معالجة آفة الطائفية في المجتمع اللبناني، ويتحمل السياسيون، وبخاصة النواب منهم بطبيعة الحال، مسؤولية خاصة في هذا المضمار. إنهم متهمون بالتقاعس في شأن وطني حيوي لا بل مصري.

جاء في المادة ٩٥ من الدستور: «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين (وقد تم ذلك في عام ١٩٩٢)، اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية».

فماذا نتظر لتأليف هذه الهيئة، فنسجل بها الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل؟ لقد تأخرنا أكثر من عشر سنوات كاملة في اتخاذ هذه الخطوة. وفي هذا ما فيه من مخالفة صريحة للدستور. كما فيه تكريس لتخلفنا الفادح.

من كتاب «محطات وطنية وقومية، ٢٠٠٢».